

المادة ٥ - جميع كسور الجاني فسخا الواردة في أصل الرسم المشترك حسب القيمة تعسب خبير فسخا وشروطه على هذا الأسس .

المادة ٦ - لا يجوز اشتغال مرتد أو لائمه دوى أو أي مستند آخر بغير ما يقتضيه هذا النظام في أي دوى أو خفية أو إيرادات ما لا يمكن الرسم البائع قد وقع فيها مبدأ ، وما لا تنتفع المحكمة المختصة بأن الرسم المقر من ذلك المصنف قد وقع أو أن المصنف قد اعطى من رسوم المحكمة المستدة .

١ - أنه اذا كان قد فقد أو انفق مطلق أو قسم من مطلق فسخا لا تزال معلقة لم يعلل فيها مبدأ ولا وصل يدفع له رسوم في تلك القيمة فيعتبر إيراد ذلك الوصل بمثابة كفاية على دفع الرسم البائع .

٢ - أن لا يستقر رسم من إعادة إلى دوى جديدة بالاستناد إلى حكم فقد أو التفتت منه ويجوز عتوق في المحكمة .

٣ - أن يسري حكم القدر بين السابقين على المتأخرين في المصنفات الجزائية .

المادة ٧ - أن الرسوم المستعقة التي تقع على دوى تمام أمام أية محكمة ينفذها بأدى ، فهي بinde للرقب الذي قام بالدوى إلا اذا ورد نص على خلاف ذلك .

المادة ٨ - يجب أن يذكر بالقيمة الدوى أو قيمة موضوع الاشتناق أو التمييز جتا ممكن ذلك ، فإذا إنذكر القيمة بالقيمة وكان لا مكان لتقريرها بالقدرة أو اذا أربئت المحكمة أو القاضي المصلح - في أي دور من أدوار المحكمة - في صفة قيمة الدوى أو موضوع الاشتناق أو التمييز التي ذكرها القاضي أو المصنفات أو الميزان فيعتبر القيمة عندئذ من قبل وليس المحكمة أو القاضي المصلح ويقع المصنف أو المصنفات أو التمييز في الرسم الذي دفعه قبل وأمر المصنف على أساس القيمة المقدرة بهذه الصورة .

المادة ٩ - اذا كان المصنف من ميقا من المال وكان قد ذكر قيمة الدوى الأثرية فيقرر الرسم على أساس ما يميل ذلك الخلق من العدد الأثرية .

المادة ١٠ - اذا قدم أكثر من دوى واحدة في دوى واحدة فيستقر رسم واحد من مجموع قيم هذه الأوامر .

المادة ١١ - اذا قدم قرض من القرض أو دوى متماثلة في أي دوى في العمل في المحكمة في تلك الدوى فسخا فيستقر عن الأوامر المتماثلة الرسم الذي يستقر في أي دوى في العمل في المحكمة في تلك الدوى فسخا فيستقر .

المادة ١٢ - يدفع نصف الرسم المستحق عند تجديد الدوى التي تسقط اذا قدم طلب تجديد خلال ستة أشهر من تاريخ صدور القرار بطلانها ، وإذا لم يقدم طلب تجديد خلال هذه المدة يدفع الرسم كامل .

المادة ١٣ - اذا صدر حكم في دوى في شخصين أو أكثر فاشتمل على اشتراك وانسأفت هذا الحكم أو ميزوا منه من الحكم عليهم أو أكثر دفع رسم الاشتناق أو التمييز مرة واحدة فخطرت في نفس الشخص الذي قدم الاشتناق أو التمييز أولا اذا كان متفردا أو من الأشخاص الذين قدموا الاشتناق أو التمييز أولا اذا كانوا أكثر من واحد .

٢ - اما اذا كان يمكن ذلك التكامل فاشتمل بين الحكم عليهم فيستقر من المصنفات أو التمييز رسم الاشتناق أو التمييز ما ييسره من الحكم به فقط .

المادة ١٤ - لا يستقر رسم من المصنفات أو التمييز أو السابقين أو التمييز عند إعادة تكرار الاشتناق أو تيق حكم صدر من محكمة سابقة أو التمييز أو السابقين في اشتناق دوى اعادى محكمة الاشتناق أو محكمة التمييز إلى المحكمة السابقة أو الاستنادة لأصل الحالة نظر فيها من أن الاشتناق أو التمييز في السابق ونسب إليها للمصنفات أو السابقين أو التمييز في الدوى ذاتها .

المادة ١٥ - اذا ادعى شخص بفساد التماسه على دفع الرسم في أي دوى طريقا يقوم وليس المحكمة أو القاضي المصلح بالتسليم فسخا من مدة ثلثه أو اقل التفتت بمصلحة الأوامر فيقرر الدوى بطلان رسوم .

٢ - اذا اعطى الشخص الذي قبلت دواؤه بطلان رسوم قاعدته على تأدية ذلك الرسوم لا لاي دور من ادوار تلك الدوى فسخا بغير المحكمة بترتيب الاجراءات وما تدفع قيمة الرسوم المستدة على الدوى .

٣ - اذا صدر حكم في الدوى لصالح الشخص الذي قبلت دواؤه بطلان رسوم على الوجه المتقدم يجب عندئذ على دافعي ذلك الحكم ان يدفع كسفا جميع الرسوم المستدة على جميع الاجراءات المتخذة في الدوى وان يدفعه بأموال الاجراءات لتجديدها من الحكم عليه باعتباره دافعا متعاضدا .

٤ - اذا دعت دوى الفريق الذي قبلت دواؤه بطلان رسوم أو لم يتبين بأموال الاجراءات من تمصيل الرسوم بسبب فقر الحكم عليه أو لاي سبب آخر يجوز لرئيس المحكمة أو القاضي المصلح ان يقرر بطلان الرسوم المستدة جميعا أو بعضها أو ان يدفع التكاليف التي يتسببها في هذا الشأن .

٥ - لا تطلب المصنفات أي شخص مقرر بتبنيها بتأدية رسوم المحكمة على أنه اذا اضطر أي حكم أو قرار بتأدية رسوم المحكمة من قبل الفريق الآخر فان رسوم المحكمة التي تدفعها في الدوى تعتبر جزءا من المبلغ المحكوم به وتذكر في اعلان الحكم وتوقع بعد تعديها إلى المحكمة التي أصدرت الحكم .

المادة ١٦ - تعاقب جميع الرسوم والمصاريف الرقبة يا فيها مصاريف ورسوم تنفيذ الحكم إلى المبلغ المحكوم به وتعديل من الحكم عليه مع المبلغ المحكوم به وتعديل على حدة بدون سلبية إلى مرسوم حكم .

المادة ١٧ - نفس الانظمة التالية للتفتت رسوم الحاكم :
١ - نظام رسوم الحاكم (نظام رقم ١ لسنة ١٩٥١) المنشور في العدد ١٠٧٣ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٥١ .

٢ - نظام رسوم إيراد الوكالات (نظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٢) المنشور في العدد ١١٠٤ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٢ ايدان سنة ١٩٥٢ .

٣ - كل تشريع آخر دولتي أو قنصلي آخر صدر قبل سن هذا التشريع من تاريخ صدوره لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه .

١٩٥٢ - ٦ - ٢١

جبر المصنفين شريعت سليمان جبر الرضا طوقد إبراهيم عاظم

رئيس الدوى
طرف جنباري

جدول الرسوم
الدوى الحرفية

١ - عن الدوى أو الدواوي الثلاثة :
يستقر رسم بقيمة ٣ ثلثة من الدوى ، من أن لا يتبين من أي ثلث ولا يزيد ولا ثلاثة ثلثين في الدواوي

الدواوي ، ولا يتبين من ثلاثة ثلثين ولا يزيد ولا يترتب الدواوي الدواوي الدواوي .

٢ - من القيمة الدوى أو قيمة حفرية لا يمكن التصريح بها من الدوى في مبلغ ديني : يستقر رسم بغيره وليس المحكمة أو القاضي المصلح على أن لا يزيد في الدواوي الدواوي على ثلاثة دواتر وفي الدواوي الدواوي على أربع دواتر .

٣ - في الدواوي سلم بأموال أو إحتالة : يستقر رسم بقيمة ٣ ثلثة من ذلك الدواوي الدواوي .

٤ - في الدواوي ربح اليد والخدمة والقباء : يستقر ربح الدواوي بقيمة في اليد الأول .

ويستقر في الدواوي الثلاث والرابع القيمة بالمعين الأول والأول واليد في اليد الأول .

هكذا من الدواوي

١ - طلب تصديق قرار المحكمين أو للمز :
يستوفى رسم قدره ٣ مائة من قيمة البائع للقرود دفعه في القرار .
ب - طلب فسخ قرار المحكمين أو للمز :
يستوفى رسم قدره ٣ مائة من قيمة البائع للقرود .
وقد رآه في ذلك أن لا يتجاوز الرسم في المداخيل مائة دينار .
أما إذا جعلت سلطة مختلف غيرها إلى المحكمين ، كما سيجد لاحقاً ، لا تستوفي الرسوم للقرود .

٧- أ- يستوى : من ضمنه : دوى : استأجر : إلى حكم أجنبي . واستوفى : من التفت من الخلف المحكوم به . أو من قيمة الدين المحكوم به . لا يراى : يقول : من أن لا يجاوز الرسم خمسة وعشرين ديناراً .
ب - يستوى : ديناراً : ريعاً : من القرار الذي يصدر . جمال : الأحكام الأجنبية . تلغى : تفسخ .
ج - يستوى : ٧٥٠ : قلأ : عمل كل صورة مصدقة من القرارات بخصوص عنها في الفترة السابقة .
الرسم : من قضايا الإفلاس .

[illegible]

— الأحكام الصالحة

١٦- يستولى إيماناً دائماً نسبياً من قيمة الحكومة به عند تسليم أول نسخة من المحرر على أن يقبل اللقب السنوي على هذه الصورة من (١٥٠٠ فلأ) .
 فلما زاد الرمز النسبي السنوي من اللقب به على (٣ فلأ) من قيمة الحكومة به يستولى فقط قيمة جبل مجموع الرمز النسبي (٥ فلأ) من قيمة الحكومة به مع امرأة الحد الأدنى الثالث ذكره .

١٨- يستوفى رسم نسبي، فهو الثمن المثلثة عن قبة الحكومة، وذلك عندئذ السنة الأولى من الحكم أي أن لا تقل
القيمة المثلثة عن جاريدين ولا تزيد على ١٠ دينار وإلا كان الرسم النسبي المتوفى عن القيمة بزيادة من عشرة في المائة
من الحكومة، مع قطع النظر عن دفع القيمة لإيلاج الرسم النسبي وهو خذعة: ثمة من قبة الحكومة مع مراعاة
الحكم الذاتي المذكور.

١٩- يستوفى (٧٥٠) ل.ر.اً رقماً مقطوعاً عن كل مرة حكم أو قرار يستتبع من تلك الحكومة المذكورة أثناء
الوقوع أي يمكن دفعه من الحكومة بغير زيادة، وتكون الرسم المستحق عن السنة الأولى من الحكم بمائة أربع مائة نسبية
القيمة عند دفع القيمة أي بأكثر من نصفها كالحكم خلاف ذلك.

- ١-٢- تتولى الرسوم عند الاستلاف في الهدايا المحققة وفقاً لقواعد التي استوفيت بموجبها الرسوم في حصة العجبة الأولى عند دفع الرسوم المتبقية (٣) قابلة للدعوة في البند الثاني بزيادة القيمة الهدوية المذكورة.
- ٢- تتولى نصف الرسوم القديمة للدعوة في الفترة السابقة في الأحوال التالية:
 - أ ب في الغرض من الأحكام التالية والاستلاف:
 - ج في طلب الحظر الاحتياطي.
 - د في طلب تنفيذ أو توقيف الأجراء، وذلك بدون تدقيق أساس الهدوى.
 - هـ في حالة الإفلاس أو كونه مرفوعة أو كونها من الرهن أو كونه كضمانة مقبوضة.

٢٢- تستوفى الرسوم عند الترخيص في المعادى الحقوقية وفقاً لقواعد التي استوفيت بموجبها الرسوم في محكمة الدرجة الأولى وتقدر الرسوم النسبية (٣٪) للدكوة في البند الأول بنسبة قيمة المعادى المعنية.

٢٣- يستوفى ثلاثة فائز عند تقديم عرضة أو استدعاء الى محكمة التمييز بصفتها محكمة عدل عليا في أية إجراءات .

٧٤- يستوفي ثلاثة دنانير عند تقديم أي طلب إلى رئيس محكمة التمييز ولنا المادة (١١) من قانون تشكيل الحاكم النظامية لسنة ١٩٥٢.

هَذَا مِنْ أَهْلِ الصَّوْلِ

الاجراءات التنفيذية

- ٢٥ - يتولى ١٥٠٠ نلساً من سلاح مكرم مدافع من عسكرة نظامية أو مدنية.
٢٦ - يتولى مقدماً من تنفيذ الحكم (٣٠ / ٣٠) ومراً نسبياً من قيادة الحكم به على أن لا يزيد على أربعة مدافع وخمسة نلس في الشنار الصليبية ومائة دينار في قيادة الإزالة.
٢٧ - كان الحكم به أقل من النلس ١٠ نلس هذه الحلة يتولى الرسم بتسليمه الحكومة به رسم متعلق حامل الرسم للدفوع في الدفوع لا إلا
٢٨ - تستلزم من الرسوم كافة الاجراءات التي تنال تنفيذ الحكم سواء أكانت مع أفراد خصوصيين أم مع دوائر الحكومة.
٢٩ - لا تقتضى اجراءات أخرى في أية قضية موجودة في دائرة القضاء، ولم تكن الاجراءات التنفيذية لغيرها يتفرع عنها بما
النظام ما لا يتلف الرسوم الواردة بوجبه.

الرسوم في الدفوع الجزائية

١ - الدفوع الجزائية الصليبية

- ٢٩ - الرسوم المستعانة من الحكم في الدفوع الجزائية الصليبية من كاي يائي :
أ - إذا كان الحكم بإجراء التعدي يتولى الرسوم بمعدل ٥٠ نلساً من كل دينار من الجواز القروض ويحتمل كسور الشرائع وديناراً.
ب - إذا كان الحكم بالحبس يتولى الرسوم بمعدل ٥٠ نلساً من كل اسبوع من مدة الحكم ويحتمل كل مدة تقل من اسبوعين.
ج - يجب أن لا تقل القروض من كل قضية من ١٠٠ نلس ولا تزيد على خمسة دنانير.
د - يجب بمعدل الجوز (٣٠٣ / ٣٠٣) في الحكم الصليبية لا أن المدعى لا يملك الذي يجوز أن يدفع للتحكيم الذي
٣٠ - لا تتولى رسوم عسكرة الاجراءات الجزائية وإذا رجع التعدي من دعواه (في الأحوال التي يسمح القانون بذلك) يتولى منه ١٠٠ نلس رصماً مقطوعاً.

٢ - الدفوع الجزائية المدنية

- ٣١ - لا تفرض رسوم عندما يحكم في شخص بالأدعاء أو بالأصلح الشافعة للدين.
٣٢ - تتولى الرسوم في الدفوع الجزائية الأخرى كما يلي :
أ - إذا كان الحكم بإجراء التعدي يتولى الرسم في معدل ١٠٠ نلس من كل دينار من الجواز القروض ويحتمل كسور الشرائع وديناراً.
ب - إذا كان الحكم بالأصلح الشافعة للدين أو بالحبس أو بالأصلح يتولى الرسم بمعدل ٥٠ نلس من كل دينار من مدة الحكم ويحتمل كل مدة تقل من شهر شهراً.
ج - يقتضي أن لا يقل الرأب المتوفى من ٣٠٠ نلس ولا يزيد على عشرة دنانير.
د - يشاف إلى الرسوم المدنية في البند المخصص من المصاريف التي تنال التعدي بالدفوع ما فيه أجود الإطعام والجوارح وما يثبت التعدي.
٣٣ - إذا أدين أكثر من شخص واحد وتعني أن يدفع كل منهم الرسوم حسن الحكم الذي حكم به عليه وتوقع العقبات المذكورة في البند السابق عليهم في السواء ما لا بأس بالحكم بطلان ذلك.

- ٣٤ - مع رابط الحكم القادرة (٣٠ / ٣٠) يجوز للحكمة أن تتجاوز المدة المقررة من عليها في البند ٣٣ وأن تزيد مقدار الرسوم (الدينار - ١٠٠ / ١٠٠) أو نصفها. وفي المحكمة الدائم ذلك أن تلتصق بتاتم قبل كل شيء بتسليم الحكم عليه على دفع لم يقع ثم يقع الثاني مرة وأخرها ودون ذلك الذي استوجبها التحقيق الابتدائي والمحاكم وأياً ظروف أخرى. ولا علاقة بالقضية.
٣٥ - لا يجوز من رسوم أو عقوبات على الشخص الثاني إلا أنه يجوز للحكمة في حالة ذلك أن تقرر الشخص الذي قدم الدعاء أو من قبله... ولا من ذلك ما يقع خارجاً عن زيادة. فمعرفة مدافع باسم المدعى أو غيره على ذلك العقبات التي تكون قد صرفت بالإدعاء.
٣٦ - على الشخص الذي من أن يدفع رصماً من دعواه وذلك بشروط التعدي. وفقاً لقواعد التي تخص في رسوم الدفوع الحقوقية وليس في التي من أن يتجاوز كم شخصي في الاجراءات التي أن دفع هذه الرسوم.
٣٧ - عندما لا يدفع شخصي إلى أن شخص أو دفعي التي قد التعدي أن الجهة تختار من الأساليب التي يمكن بها التنبؤ بتأديها فيجوز له عدم المدد الذي يوجب. لاجراءات أن يأمر الشخص دفع مبلغ الذي يراه مناسباً ككفالات تحق على أن لا تزيد على دينار واحد. وتلغوه في ذلك لعدم قيمة عقلة التعدي. التي أصدر إلى صراماً بسبب التعدي التي قدمت منه.
٤٠ - يتولى رسم دفع ٥٠ نلساً من كل مرة أو دوراً مكتوبة تتعلق في أية شكوى أو ادعاء أو اجراءات جزائية.

٣ - الدفوع الجزائية الاستثنائية

- ٤١ - يتولى من كل حكم يرد الاستئناف وبديهي الحكم بين الرسوم التي استوفيت في عسكرة الدرجة الأولى ويشترط أن لا تقل الرسوم في أية قضية من ٥٠٠ نلس وإذا كان أكثر من شخص واحد له علاوة في التعدي يتولى الرسوم من كل واحد منهم.
٤٢ - لا تتولى رسوم الاستئناف في الأحوال التالية :
أ - إذا صدر في حكم بالأدعاء أو بالأصلح الشافعة.
ب - إذا كان التعدي في الاستئناف.
ج - إذا كان الاستئناف في قرار البراءة قبل عسكرة الاستئناف عند الحكم على الظنين أن تارمه يدفع من الرسوم التي كان يجب دفعها إما أو فرض الحكم من عسكرة الدرجة الأولى.
٤٣ - تحصل الرسوم في الدفوع الجزائية بديهي الحكم الذي أصدره عسكرة الدرجة الأولى تزل كذلك حكمها في الدرجة الأولى وفي شخصين أو أكثر من الرسوم من الاستئناف. وإذا كان الاستئناف في حكم بالأدعاء أو بالأصلح الشافعة للدين وسكت عسكرة الاستئناف بعد غير ذلك لا تؤجر الظنين أن يدفع من الرسوم التي كانت تدفع في أو صدر الحكم الأخير الذي ذكر من عسكرة الدرجة الأولى.
٤٤ - لا رجع التعدي من دعواه أثناء الاستئناف (في الأحوال التي يسمح القانون بذلك) فيسقط منه ٥٠٠ نلس رصماً مقطوعاً.

٤ - الدفوع الجزائية المدنية

- ٤٥ - يتولى من كل حكم يرد الاستئناف والتعدي أو التعدي الحكم بين الرسوم التي استوفيت في عسكرة الاستئناف ويشترط أن لا تقل الرسوم في أية قضية من ٥٠٠ نلس وإذا كان أكثر من شخص واحد له علاوة في التعدي يتولى الرسوم من كل واحد منهم.
٤٦ - تطبق الحكم البند ٤٢ من هذا الجدول في الدفوع الجزائية المدنية.

هكذا من الدفوع

رسوم إيراز الوكالات

- ٤٨- يستوفى صاحب المحرقة من الوكال رسم قدره ٣٠٠ فلس من الوكالة التي تبرز لثانور وكيه اثم أية حكمة تقاضية أو
 دائرة تاجية جارية ، وذلكاً لبروت الوكالة التي استوفى منها الرسم المذكور أيضاً إلى نفس المحرقة أو إلى حكمة أخرى
 فيستوفى منها الرسم جوداً .
 ٤٩- لا يستوفى هذا الرسم عند الوكال الذي يجرى مفتوحاً لأحد خاصي الضلع .

١١ - ٧ - ١٩٥٢

اعلان بطلان نفاذ قانون موقت

بالاستناد إلى المادة (٤٤) من الدستور قرر مجلس أروزداد الشاه بتاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٥٢ اعلان بطلان نسخة
 القانون رقم (٩٦) لسنة ١٩٥١ (القانون المؤقت لاعدل قانون تشكيلات الحاكم السطانية) المنشور في العدد (١٠٨٢)
 من الجريدة الرسمية وقد اقرت هذا القرار برأفة مائة ثمانية المائة .

١١ - ٧ - ١٩٥٢

دش
 توشق ايو الله

دائرة
 دائرة
 بسملة الله الرحمن الرحيم

مجان : يوم الاربعاء ٢٠ ذو القعدة سنة ١٣٧١ الموافق ٢٣ ثور سنة ١٩٥٢

مستورقم ١ لعدد ١١١٦٦ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢٤ شوال سنة ١٣٧١ الموافق ١٦ ثور سنة ١٩٥٢

المنشور

صفحة	
٣٥٤ - ٣٥٣	الزطرون
٣٥٦ - ٣٥٤	الاشلاك
٣٥٦	محرقة البهيات
٣٥٧ - ٣٥٦	محرقة الأبنية والاراضي
٣٥٧	المحقة الادوية
٣٥٨	قرار اعداء من الرسوم الجركية
٣٥٨	امر دفاع رقم (١٣) لسنة ١٩٥٢
٣٥٨	امر دفاع رقم (١٤) لسنة ١٩٥٢
٣٥٩	جلسي نقد الادوي
٣٥٩ - ٣٦٠	تطبيق قانون البهيات لسنة ١٩٢٤
٣٦٠	تطبيق قانون البهيات لسنة ١٩٢٦
٣٦١ - ٣٦٠	قرار تعيين مدرسات ومعلمين بيع التبغ
٣٦١	نظام رسوم معانة المحرقات رقم (٢١) لسنة ١٩٥٢
٣٦١	اعلان رقم (٥) لسنة ١٩٥٢
٣٦٢	اعلان رقم (٦) لسنة ١٩٥٢
٣٦٢	الزوجة الطبية
٣٦٢	المحارون
٣٦٢	الاطباء
٣٦٢	السادة
٣٦٢ - ٣٦١	الاعانات
٣٦١	تصحيح اخطاء

للطبعة الرسمية - مجان

٢٢٨ ٤٨

هكذا من الأصل

اعلان

ليس بلدية إربد
سامع حجازي

۱۸ تاریخ ۱۸ - ۶ - ۱۹۵۲

والتي هيئة النيابة العامة في بيروت (١٩٥٤).

قائمة ٣ - يبدأ العمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم الأول من شهر نيسان سنة ١٩٥٢ .

خريطة الأراضي الواجبة الدفع عن قطع الأراضي للبنية أوساها وأرامها في أودا وهي

وزير الداخلية
سعيد للقي

هَذَا مِنْ أَعْوَالِ

١ - يستوفى الطبيب البيطري لحساب الخفزة الرسوم التالية لقاء طبائفة الحيوانات:
 أ - ٢٠٠ فلس من طبائفة أي حيوان من النسيبة الخفزة أو الخلية أو التكية أو الجبل أو الخنزير ، عندما تقع طبائفة خارج المركز الذي يتم فيه الطبيب .
 ب - ١٥٠ فلساً عندما تقع طبائفة في مركز الطبيب .
 ج - ١٠٠ فلس من عند إحصار الحيوان إلى مكتب الطبيب .
 د - يشافق إلى رسم طبائفة نمن العلاج الذي يصرف من مربية البقرة - وقدمه الطبيب -
 هـ - يستوفى ٢٥٠ فلساً رسم التقرير الطبي البيطري الشرحي .
 ٢ - يحتفظ الطبيب البيطري بسجل بدون فيه تفصيلات الحالات التي قرر فيها اشتداد الرسم .
 ٣ - لا تستوفى الرسوم لقاء أكلان علاجيات في حالة الأمراض الحيوانية السارية أو في حالة انتشار الأمراض الحيوانية للحيوانات .
 ٤ - لا تستوفى رسوم أو أكلان علاجيات في حالة الأمراض الحيوانية السارية أو في حالة انتشار الأمراض الحيوانية للحيوانات .
 ٥ - يشي نظام رسوم طبائفة الحيوانات المنتشرة في البعده (٢٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٨ - ٩ - ١٩٢٤ وصحيفة .
 ٦ - يصل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 ١٩٢٤ - ٦ - ١٥

وزير الزراعة
 أحمد الطراوة

إعلان رقم (٥) لسنة ١٩٥٢

مجلس الصحة العامة في بيروت (١٢) من قانون أمراض الحيوانات لسنة ١٩٢٤ أعلن :
 ١ - أن إنشاء أرب حلالاً من مرض توكسان الطيور .
 ٢ - يشي الاعلان رقم (٤) لسنة ١٩٥٢ المنتشر في المجلد رقم (١) للعدد ١١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٧ - ١٩٥٢
 ١٩٥٢ - ٣ - ٣٠

وزير الزراعة
 أحمد الطراوة

إعلان رقم (٦) لسنة ١٩٥٢

مجلس الصحة العامة في بيروت (١٢) من قانون أمراض الحيوانات رقم (١٢) لسنة ١٩٢٥ أعلن :
 ١ - أن تولى أخصائيي الصحة العامة من مرض توكسان الطيور .
 ٢ - يشي الاعلان رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ المنتشر في المجلد رقم (١١٧) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٧ - ١٩٥٢
 ١٩٥٢ - ٣ - ٣٠

وزير الزراعة
 أحمد الطراوة

القائمة الطبية

قررت القائمة الطبية على المتقدمين من الذين إلى الملكية الأردنية المساعدة مشتمل على طرقت البر والبحر والحيوانات
 ابتداء من ١٥ - ٧ - ١٩٢٤ على أن يكون لهم خدمات تفحص وتطعيم بلكه .

الحامون

- أ - أسماء الحامون الاسماء الذين دفعوا الرسم السنوي بعد نيسان سنة ١٩٥٢ مبلغ خمسة عشر ديناراً :
- ١ - انور الحبيب الحبيسي
 - ٢ - عليا الشلق
 - ٣ - محمد البراهيم الحبيسي
 - ٤ - فؤاد حلا الله
 - ٥ - فؤاد كورار
- ب - أسماء الحامون الاسماء الذين دفعوا رسوم التسجيل مبلغ ٢٥ ديناراً :
- ١ - حنا جورج مسكك
 - ٢ - علي المطاوعة
 - ٣ - حسي خليل قنح
 - ٤ - فؤاد خوري
 - ٥ - جوده شويان

الاطباء

- ١ - صرحت وزارة الصحة الدكتور محمد عبد الرحمن البشير الاردني الثانية بتطعيم مدينة الطب في الملكية الاردنية المساعدة .
- ٢ - صرحت وزارة الصحة الدكتور كرايد ه . كرايدان الاردني الثانية بتطعيم مدينة الطب في الملكية الاردنية المساعدة .
- ٣ - صرحت وزارة الصحة الدكتور عبد الله خوري الاردني الثانية بتطعيم مدينة الطب في الملكية الاردنية المساعدة .
- ٤ - صرحت وزارة الصحة الدكتور بشار حنا البتيا الاردني الثانية بتطعيم مدينة الطب في الملكية الاردنية المساعدة .
- ٥ - صرحت وزارة الصحة الدكتور زبيب ابراهيم عب من الثانية الاردني الثانية بتطعيم مدينة الطب في الملكية الاردنية المساعدة .
- ٦ - صرحت وزارة الصحة إلى السيد عمر طاق الثاني الاردني الثانية بتطعيم مدينة بكريون في الملكية الاردنية المساعدة .

الصيادلة

- ١ - صرحت وزارة الصحة السيد أمين كمال احماد الاردني الثانية بتطعيم مدينة الصحة في الملكية الاردنية المساعدة .
- ٢ - صرحت وزارة الصحة السيد محمد مريض يوش بتطعيم مدينة الصحة في الملكية الاردنية المساعدة .

هكذا من الأفضل

* لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السابع من شهر تموز سنة ١٩٥٢ للثقة العامة (شركة الطيران الاردنية) وفقاً لبيانات الوضحة التالية :

[illegible]

اعلان

إلى غنائير وأهالي مزرعة القبة

ليكون معلوماً للجميع، وبما أنكم قد وافقتم على لائحة الامتحان المذكورة في (١) لسنة ١٩٤٢ تعتبر سجلات الامتحان في الفترة المذكورة غير صحيحة في كافة تسجيلات الطلبة في اليوم السادس من شهر تموز سنة ١٩٤٥.

وعليه انكم، بهذا الاعلان، انه في حالة ما كانكم باسبيل أية اموال في متعقبة فائدة لكم في تلك الفترة في تسجيل الطلبة خلال سنوات من التاريخ اعلاه اعلان رسوم التسجيل الواجب استيفائها من تلك الاعمال في الفترة المتسبب مطالعة عند تسجيلها.

اموال الطلبة

اعلان

تبليغ لاهوت دعوی من حکمت صلح رام الله

[illegible]

التي
مدني عام الله
(عبد القصور الجبيري)
عقيل
السلطنة الثالثة صباحاً ولزوم بلخ على يد السيد عقيل
والوقت للدين أو إلى الجبريل وكذا عذري الدعوى
قاضي صلح عام الله
قاضي عازري
التي

التاريخ ٢١ - ٦ - ١٩٥٢

فقہ و حکم

طائفة من بحكمة صلح حقوق عمان

مادرو من عهدة مسلح مرقوق
 سنة الف سنة ١٨٧٥ من الجهة حكمت الرأس للشيخ الطيبي البصري السيد عبد الكريم المودودي العراقي الشامية فلولاً
 وخمسين مثيراً وأربعة مثلاً وسبعين مثلاً من جنس مدود الحوربة في السلالة الأرمنية المهادنة الفولكل
 من اقسام المادرو والاعانة في مقلدنا من ناوله من جانب ابنه من الابان بخلاف الشرايات المتدودة فضاء
 وقوله والاعانة في مقلدنا من جنس مدود خورماتلله الارمن المهادنة وخمسين مثلاً من جنس المادرو وثمانين مثلاً
 رأساً ارمياً على وجهه فمهاظير ولا شيء من فضته الرسوم والنفقات وأجور الهالكات حكماً مائياً قليلاً ليعتاش
 مدرو في ١٩٥٧ - ٦ - ١٩٥٧

مذہب کی دعوت

مسارح عمان
مسارح عمان

اسم للدعي عليه وشهرته وعمل إقامته : صاحب محل محمد قاسم البردوي المجهول محل الإقامة :
 ٨ زوالية قنطرة في الدمامية
 يشتمل حضورك لهجة حقوق صلح مهران يوم السبت الواقع ١٦ - ٨ - ١٩٥٢ الساعة ٨ زوالية قنطرة في الدمامية
 بها عليك تحمل الخسارة ، فلما لم يحضر ولم ترسل وكلاءك تجري عليك شام .

هكذا من الله صلى

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة شرق صلاح عمان
إسم للقدس عليه وخبرته وعمل إقامته : ظاهر الأعداء الله المجهول على الأمانة .
يتنص مشوروك لحكمة شرق صلاح عمان يوم الاثنين الواقع ٢٥ - ٨ - ١٩٥٢ الساعة ٨ صباحاً بقطر في السوي التي
أنتهيها عليك على الطريقة ، فلما لم تحضر ولم ترسل وكذا منك تجري عما كنت فيها .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة شرق صلاح عمان
إسم للقدس عليه وخبرته وعمل إقامته : سليمان اسحق النكطي من عمان .
يتنص مشوروك لحكمة شرق صلاح عمان يوم الأحد الواقع ٢٧ - ٧ - ١٩٥٢ الساعة ٨ زوايا لقتنصر في السوي التي
أنتهيها عليك على الطريقة ، فلما لم تحضر ولم ترسل وكذا منك تجري عما كنت فيها .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة شرق صلاح عمان
الاسم والشهرة : عبد الحيد الجردان من الرنا .

معين يوم الأربعاء الواقع ٣٣ - ٧ - ١٩٥٢ الساعة الثانية عشرة زوايا ، ومعداً زوايا دعوى التهرب التي أنتهيها عليك الحق العام
عليك الحق العام لقتنص مشوروك في الوقت المبين إلى محكمة أريد وأن لم تحضر تجري عليك الاستكم المحصورة من قانون أصول
المحاكم الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جراد أريد

الاسم والشهرة : لعلمة الجشع لثري من الشونة مجهول الأمانة .
معين يوم الثلاثاء الواقع ١ - ٧ - ١٩٥٢ الساعة ٨ زوايا ، ومعداً زوايا دعوى التهرب التي أنتهيها عليك الحق العام لقتنص
مشوروك في الوقت المبين إلى محكمة بداية جراد أريد وأن لم تحضر تجري عليك الاستكم المحصورة من قانون أصول
المحاكم الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جراد أريد

الاسم والشهرة : محمد محمود الجشع من الشونة مجهول الأمانة .
معين يوم الثلاثاء الواقع ١ - ٧ - ١٩٥٢ الساعة ٨ زوايا ، ومعداً زوايا دعوى التهرب التي أنتهيها عليك الحق العام لقتنص
مشوروك في الوقت المبين إلى محكمة بداية جراد أريد ، وإن لم تحضر تجري عليك الاستكم المحصورة من قانون أصول
المحاكم الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جراد أريد

الاسم والشهرة : موسى محمود الجشع من الشونة مجهول على الأمانة .
معين يوم الثلاثاء الواقع ١ - ٧ - ١٩٥٢ الساعة ٨ زوايا ، ومعداً زوايا دعوى التهرب التي أنتهيها عليك الحق العام لقتنص
مشوروك في الوقت المبين إلى محكمة بداية جراد أريد ، وإن لم تحضر تجري عليك الاستكم المحصورة من قانون أصول
المحاكم الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جراد أريد

الاسم والشهرة : أحمد السيد أبو خير من القوة مجهول الأمانة .
معين يوم الثلاثاء الواقع ١ - ٧ - ١٩٥٢ الساعة ٨ زوايا ، ومعداً زوايا دعوى التهرب التي أنتهيها عليك الحق العام
لقتنص مشوروك في الوقت المبين إلى محكمة بداية جراد أريد ، وإن لم تحضر تجري عليك الاستكم المحصورة من قانون أصول
المحاكم الجزائية .

مذكرة جلب

صادرة من محكمة بداية جراد أريد

الاسم والشهرة : بايراهيم الانشع لثري من الشونة مجهول الأمانة .
معين يوم الثلاثاء الواقع ١ - ٧ - ١٩٥٢ الساعة ٨ زوايا ، ومعداً زوايا دعوى التهرب التي أنتهيها عليك الحق العام
لقتنص مشوروك في الوقت المبين إلى محكمة بداية جراد أريد ، وإن لم تحضر تجري عليك الاستكم المحصورة من قانون أصول
المحاكم الجزائية .

هكذا من الأصل